

Distr.: General
8 November 2011
Arabic
Original: English



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الدورة الثالثة عشرة
الدوحة، قطر
٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

ورقة موقف المجموعة دال

مساهمة أولية في النص التفاوضي للمؤتمر: المجموعة دال

١- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية دوره ومكانته الخاصة في منظومة الأمم المتحدة باعتباره جهة التنسيق في البحث المتكامل لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. ومنذ إنشاء الأونكتاد وهو يشارك في العمل الرامي إلى شرح العلاقة بين التجارة والتنمية، مشاركة كبيرة. ونحن نعتقد أن الأونكتاد شارك، في إطار ولايته، ومطالب بأن يشارك، إلى حد كبير في قضية التنمية. ولكي يتمكن الأونكتاد من القيام بذلك، فهو بحاجة إلى التكيف على نحو أفضل للتغيرات العميقة التي حدثت في الاقتصاد العالمي في السنوات الخمسين الماضية تقريباً، والتي شهدت أنماطاً إقليمية وطنية وإقليمية متباينة بدرجة كبيرة مما أدى إلى زيادة الفروق أيضاً فيما بين البلدان النامية. ونحن نعتقد أن الهيئات المتعددة الأطراف التي تعنى بالتجارة والتنمية الدوليين، بما فيها الأونكتاد، ينبغي لها أيضاً أن تأخذ بعين الاعتبار المناسب هذه التغيرات وأن تولي اهتمامها المركز للجهات التي هي في أمس الحاجة والأكثر عرضة للخطر.

٢- وتولي المجموعة دال اهتماماً كبيراً لاجتماع الأونكتاد الثالث عشر المقبل، بوصفه أعلى هيئة لتقرير السياسات في الأونكتاد، والمحفل الذي تجري في إطاره الدول الأطراف تقييمات للقضايا الحالية للتجارة والتنمية، وتناقش فيه مختلف الخيارات السياسية وبرامج العمل للسنوات الأربع المقبلة. وورقة الموقف هذه ليست جامعة مانعة، بل هي أول مساهمة تقدمه المجموعة دال، ومن المزمع التوسع فيها كلما تقدمت عملية التفاوض. وتوقع من أن يكون مشروع الوثيقة الختامية الذي سيقدمه الرئيس إلى الأعضاء في الأسابيع القليلة مصاغاً

بصورة متزنة ويعكس جميع العناصر المقدمة والمطروحة خلال الاجتماع الأول للجنة التحضيرية، ويصلح أساس جيد لمفاوضاتنا.

٣- إن الموضوع الرئيسي للمؤتمر - "العولمة المتمحورة حول التنمية: نحو تحقيق النمو والتنمية المتسمين بالشمول والاستدامة" - هو موضوع وثيق الصلة وهام، وسيتيح المؤتمر في عام ٢٠١٢ فرصة هامة للحوار بشأن عدد كبير من التحديات المعقدة التي نواجهها. ونظراً للمكانة التي يستأثر بها الأونكتاد في منظومة الأمم المتحدة، فإن المسائل التي عولجت ضمن المواضيع الفرعية للأونكتاد الثالث عشر ستظل ضمن الولاية الأساسية المنوطة بالأونكتاد لأنها تتعلق بالتجارة والاستثمار والتنمية.

٤- والفروض أن يوفر المؤتمر توجيهات لمعالجة القضايا والتحديات الحالية والراهنة بشكل يفيد جميع الأعضاء. وينبغي لبرنامج العمل المقبل المزمع اعتماده في الدوحة، أن يستند إلى الإنجازات المتفق عليها في أكرّا خلال الأونكتاد الثاني عشر. وتوقع من الأونكتاد أن يواصل، في إطار ولايته، أعمال البحث والتحليل وتقديم المساعدة التقنية. ولكي ينفذ الأونكتاد الوثيقة الختامية لمؤتمر الدوحة، يتعين عليه من خلال الاستخدام الفعال لموارده، أن يقدم قيمة مضافة ويحقق نتائج لفائدة أعضائه، ولكن عليه أن يوجه اهتمامه المركز وأنشطته للجهات التي هي في أشد الحاجة والأكثر عرضة للتأثر.

٥- وبغية ضمان معالجة القضايا بشكل متماسك، ينبغي لعمل الأونكتاد ألا يشف عن التداخل بينه وبين أعمال مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها، بل أن يتسق مع أعمال هذه المؤسسات. وينبغي للأونكتاد أن يتعاون مع المنظمات الإقليمية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

٦- لقد حدثت في العقود الماضية تغييرات دينامية أيضاً في منطقة المجموعة دال أدت إلى تحويل اقتصادات بلدان المجموعة. وتم هذا التحول وفق تباين في النمط والسرعة والعمق. وقد أشارت الجمعية العامة^(١) للأمم المتحدة إلى هذه التغييرات في المنطقة في قرارها^(٢) عندما شددت على الحاجة إلى الدمج الكامل للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي. وفيما أعرب عن الترحيب بالتقدم الذي أحرزته هذه البلدان نحو زيادة الاستقرار والتنمية، سلّم بالحاجة إلى تعزيز قدرات هذه البلدان على مواجهة التحديات الناشئة في تصميم وتنفيذ السياسات الوطنية المناسبة في مجال التجارة والتنمية وكذلك الأطر التنظيمية،

(١) قرار الجمعية العامة ٦١/٢١٠ الصادر في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٧: "دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي".

(٢) تقرير الأمين العام A/63/256 المؤرخ في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨: "العولمة والاعتماد المتبادل: دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي".

فضلاً عن المشاركة بفعالية في تدفقات التجارة والاستثمار الدولية والإفادة منها، بما في ذلك من خلال الاتفاقات والمفاوضات التجارية متعددة الأطراف والإقليمية.

٧- ودعا قرار الأمم المتحدة الأونكتاد إلى مواصلة الاضطلاع بأنشطة تحليلية وإسداء المشورة في مجال السياسة العامة وتقديم المساعدة التقنية الهادفة الكبيرة إلى حكومات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بهدف تعزيز الإطار الاجتماعي والقانوني والسياسي اللازم لاستكمال الإصلاحات التي تركز على السوق، مما يدعم الأولويات الإنمائية الوطنية. ونظراً لولاية الأونكتاد بوصفه مركز تنسيق فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية، وبالاستناد إلى اتفاق أكرا، والنتائج التي توصل إليها مجلس التجارة والتنمية في استعراض منتصف المدة، ينبغي للأونكتاد أن يواصل تقديم الدعم إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من خلال عمله التحليلي ومشورته السياسية والتوصل إلى توافق في الآراء وتنفيذ برامج المساعدة التقنية لمعالجة التحديات التي تواجهها. وتشمل بعض التحديات التي تواجهها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال السياسة ما يلي:

(أ) ضعف الاقتصاد العالمي منذ منتصف عام ٢٠٠٧ بسبب الاضطرابات المالية العالمية وأزمة الأغذية الذي بدأ في التأثير على الأداء الاقتصادي، ولا سيما في الاقتصادات الأصغر والأكثر ضعفاً التي تمر بمرحلة انتقالية. ويرتبط الضعف الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بالتنوع المحدود في قطاعات الإنتاج المحلي وزيادة الاعتماد على عدد قليل من صادرات السلع الأساسية محتوى القيمة المضافة لها متدنٍ. ولضمان استدامة النمو الاقتصادي، يتمثل التحدي الرئيسي أمام هذه البلدان في تعزيز التنوع الاقتصادي والارتقاء بمستوى إنتاجها إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أكبر، وبهذا يقل تعرضها لتقلب الأسواق العالمية.

(ب) نظراً للتركيز الحالي لبعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، على ناتجها وتجارتها في القطاع الأولي، فإن التحدي الذي تواجهه يتمثل في تعزيز قدرتها الصناعية على تجهيز مواردها الطبيعية. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تسعى استراتيجيات التنمية الزراعية إلى تحسين الإنتاجية، فقط بل تسعى أيضاً إلى تعزيز أنشطة تجهيز الأغذية، وهذا يصدق بالذات على البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الدخل المتوسط الأدنى في المجموعة.

(ج) وفي حالات كثيرة أدى التقدم المحرز في زيادة دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دعم الارتقاء بمستوى قدرات الإنتاج المحلي. وبالرغم من الزيادة الكبيرة التي طرأت مؤخراً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه البلدان يتطلب الأمر زيادة الاستثمار، سواء في الصناعات أو البنية الأساسية في المنطقتين، وذلك لإنعاش قدرات كل منها الصناعية وتنوع منتجاتها وقاعدة صادراتها. ولكن ليتسنى اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، يتعين أن تواصل الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تركيز اهتمامها على الإصلاحات المنهجية والإصلاحات التي تعزز السوق، والمؤسسات القادرة على دعم الأسواق، وعلى الأنظمة

واللوائح القانونية والكفيلة بتعزيز المنافسة، وعلى حقوق الملكية الفكرية وحقوق الملكية وسيادة القانون، وأسلوب الحوكمة الرشيدة والخدمات المالية.

(د) وقد أحرزت بعض البلدان في المجموعة دال تقدماً في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولكن لا تزال العديد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والتي تتفاوض بخصوص عضويتها في منظمة التجارة العالمية بحاجة إلى مساعدة مستمرة من الأونكتاد في عملية انضمامها، ولا سيما فيما يتعلق بتقييم الآثار المحتملة المترتبة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وفي إعداد استراتيجية التفاوض، والعروض المتعلقة بإمكانية الوصول إلى الأسواق والمعلومات المتصلة بالدعم الزراعي وكافة الوثائق المناظرة؛ فضلاً عن تدريب الإدارات المحلية على قواعد السياسة التجارية. وفيما يتعلق بالأعضاء الحاليين في منظمة التجارة العالمية، ولا سيما الأعضاء الذين انضموا حديثاً، يمكن تقديم المزيد من المساعدة في مواضيع ذات صلة بما بعد الانضمام، ولا سيما كيف يمكن إحالة نزاع ما إلى آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية وتطبيق تدابير مكافحة الإغراق.

(هـ) ولتحسين إمكانية وصول الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى الأسواق، تحتاج المنظمات الدولية إلى أن تدعم الصادرات وأنشطة ترويج الاستثمار في هذه البلدان. ويمكن للأونكتاد بخبرته أن يقدم الدعم إلى البلدان في صياغة استراتيجيات التصدير والنهوض بالاستثمار.

(و) وتتيح التجارة في الخدمات فرصة كبيرة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فيما يتعلق بتوليد الدخل وخلق الصادرات وإيجاد فرص العمالة. وتسهم الخدمات في النمو والتنمية الاقتصادية من خلال إيجاد اقتصاد تنافسي، وتوفير وظائف جديدة، وزيادة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وحفز التجارة. وتقدم قطاعات الخدمات - مثل الأعمال التجارية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والأعمال المالية والبناء والبيئة وخدمات التوزيع - العمود الفقري لاقتصاد متكامل وفعال على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وسيكون عمل الأونكتاد التحليلي وما يقدمه من مساعدة تقنية أمراً هاماً بصفة خاصة.

(ز) إن تنمية البنية الأساسية بما في ذلك إعادة تأهيل شبكات الطرق والسكك الحديدية الإقليمية، أمر هام للغاية للارتقاء بمستوى الصناعات وزيادة التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ولا سيما البلدان غير الساحلية في المجموعة دال. وبإمكان الأونكتاد أن يقدم المساعدة في تنفيذ المشاريع ذات الصلة، بل يمكنه، إضافة إلى ذلك، أن ييسر تخفيف الحواجز عبر الحدود وتنفيذ اتفاقات النقل والتجارة.

٨- وبالنظر إلى التحديات المبينة أعلاه التي تواجهها الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وإلى الموضوع الرئيسي والموضوعات الفرعية للأونكتاد الثالث عشر، نرى أن يركز الأونكتاد في السنوات الأربع المقبلة على المجالات التي اكتسب فيها ميزة نسبية والتي يمكنه أن يحقق فيها قيمة مضافة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتركز الأنشطة في المستقبل في المجالات التالية:

(أ) **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنمية:** ينبغي أن يواصل الأونكتاد الاضطلاع ببحوث لتحديد السياسات المناسبة للتصدي للقضايا ذات الصلة بمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الرأسمالية الأخرى في النمو والتنمية المستدامة الشاملين؛ وبالتفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات المحلية؛ وبدور الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات الاقتصادية؛ وبالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل الإقليمي.

(ب) **دور سياسات المنافسة في التنمية:** هناك عدد من الدراسات التي تبين كيف تسهم سياسات المنافسة وتنفيذها في إرساء المساءلة في الأسواق وفي إيجاد بيئة مواتية للأعمال التجارية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يعزز الأونكتاد عمله ويواصل بجهته لتحديد السياسة المناسبة للتصدي للقضايا المتعلقة بسياسات المنافسة؛ ويعزز تبادل وجهات النظر حول أفضل الممارسات؛ ويساعد البلدان في صوغ ووضع سياسات المنافسة الخاصة بها، وفي إجراء دراسات متابعة بشأن التنفيذ.

(ج) **السلع الأساسية:** ينبغي أن يعزز الأونكتاد عمله المتعلق بمسألة الاعتماد على السلع الأساسية ودعمه للبلدان التي تعتمد على السلع الأساسية في صوغ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة والشاملة. وينبغي أن تسهم هذه الاستراتيجيات في تحقيق التنمية المستدامة لقطاعات السلع الأساسية، وفي التشجيع على الارتقاء في سلسلة القيمة، والاندماج في سلاسل الإمداد العالمية ودعم صغار المزارعين. وينبغي أن يواصل الأونكتاد تحليله للمسائل المتصلة بالشفافية والمساءلة في مجال الاستثمار في الموارد الطبيعية. ويُشجع الأونكتاد على تعزيز الشفافية في مجال الإيرادات والإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية. وينبغي أن يواصل الأونكتاد أنشطته البحثية بشأن تقلب أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك أسعار المنتجات الغذائية.

(د) **التنوع الاقتصادي والقدرات الإنتاجية:** إن محدودية التنوع في قطاعات الإنتاج المحلي لأي بلد تسهم بشكل كبير في إضعاف اقتصاده. ويؤدي التنوع في من خلال الاستناد إلى مجموعة واسعة من القطاعات، دوراً رئيسياً في ضمان الاستدامة والحد من تقلبات الاقتصاد للبلد. وينبغي أن يساعد الأونكتاد البلدان على تطوير أسواقها وفتحها وإزالة جميع القيود المفروضة على التجارة الدولية (الصادرات والواردات) وذلك وفقاً لمستوى التنمية في كل منها، وبما يتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية؛ وأن يساعد في تنفيذ إصلاحات في مجال تيسير التجارة؛ وأن يستكشف الخيارات المختلفة المتاحة للتحويل الهيكلي عن طريق تنوع صادراتها؛ وأن يقوم بتحليل وتعزيز السياسات الرامية إلى تحسين القدرات الإنتاجية وحفز التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرات الإنتاجية المحلية؛ وأن يساعد في صوغ سياسات للمضني قدماً نحو اقتصاد أخضر ونحو الاستفادة من الحلول الخفيفة الكربون وذات الكفاءة في استخدام الموارد في تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

(هـ) **التكامل بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والإقليمي:** من المسلم به على نطاق واسع أن التعاون بين بلدان الجنوب ظاهرة دينامية متنامية، وهو يهدف إلى إتاحة فرص جديدة، وإلى تبادل الخبرات والدروس المستخلصة في السعي إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية. وقد تم تضمين التعاون بين بلدان الجنوب في الاتفاق النهائي لبرنامج عمل أكرا، فضلاً عن التعاون الثلاثي كأداة للتعاون بين بلدان الجنوب وكوسيلة لزيادة كفاءة المعونة. وينبغي أن يواصل الأونكتاد مساهمته عن طريق تقديم المساعدة التقنية في مجالات التجارة الدولية في البضائع والخدمات والسلع الأساسية. وضمن أنشطته الرامية إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، ينبغي أن يركز الأونكتاد تركيزاً خاصاً على استكشاف إمكانات التجارة والاستثمار فيما بين الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، وعلى تحليل فرص توسيع نطاق التدفقات التجارية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ينبغي أن يواصل الأونكتاد أيضاً البحث في آثار التكامل الإقليمي على التجارة (المحلية والأقليمية) وعلى الاستثمار.

(و) **دور القطاع الخاص في مجال التجارة والتنمية:** إن تعبئة الموارد المحلية والدولية أمر بالغ الأهمية للتنمية. والعلاقة واضحة بين تطوير المؤسسات والقدرة التنافسية وخلق الوظائف. وينبغي أن يعزز الأونكتاد أنشطته في مجالي البحث والمساعدة التقنية فيما يتعلق بحفز تطوير المؤسسات وتيسير الأعمال التجارية. كما أن الشركات القادرة على المنافسة وعلى الاستفادة من فرص التصدير ومن السياسات الوطنية لتحسين فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومستثمري القطاع الخاص على التمويل تلعب دوراً حيوياً في تنمية الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وينبغي أن تدعم بحوث الأونكتاد والحوار السياسي الذي يجريه في هذا المجال، في إطار ولايته، الجهود الرامية إلى تقديم خدمات مالية فعالة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمؤسسات البالغة الصغر، والأفراد فضلاً عن المساعدة في صوغ وتطبيق قانون المنافسة.

٩- وسوف يناقش المؤتمر، بوصفه أعلى هيئة لرسم السياسات في الأونكتاد، والمخفل الذي تجري فيه الدول الأعضاء تقييمات للقضايا الراهنة في مجالي التجارة والتنمية، خيارات مختلفة في مجال السياسات العامة، وبرنامج العمل للسنوات الأربع القادمة. ويجب أن يقدم هذا البرنامج التوجيه في معالجة القضايا والتحديات الراهنة والمستجدة لصالح الأعضاء فيه.

١٠- ولذلك، من المهم التأكيد من أن المؤتمر سيخرج بنتائج متوازنة تراعي مصالح جميع البلدان.